تراجع مؤشر ستاندرد آند بورز لأسهم دول مجلس التعاون بنسبة 2.5 بالمئة فبراير

«المركز»: الأسواق الخليجية تترقب سنة حافلة بالطروحات الأولية وتتصدرها السعودية

- تصنيف ستاندرد آند بورز الائتماني للكويت يعكس قوة الميزانية العمومية الحكومية
- أفضل الأسواق الخليجية أداءً هو السوق البحريني تلاه الكويتي بنسبة 0.5 بالمئة

المركز MARKAZ

أشار تقرير المركز المالي الكويتي "المركز" عن الأسواق لشهر فبراير أن أداء بورصات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان إيجابياً في بداية العام، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً بعد انخفاض أسعار النفط بنسبة 4.7% لتغلق عند أقل من 66 دولار أمريكي للبرميل. وقد انعكس ذلك على أسواق الأسهم الإقليمية أيضًا مع تراجع مؤشر ستاندرد آند بورز المركب لأسهم دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 2.5% خلال شهر فبراير. وكان أفضل الأسواق الخليجية أداءً هو السوق البحريني، والذي حقق مكاسب بلغت 1.4%، تلاه السوق الكويتي بنسبة 0.5%. بينما تراجعت الأسواق العالمية بعد تحقيق أداء قوي في الشهر السابق، وخسر مؤشر مورّغان ستانلي كابيتال إنترناشونال العالمي ومؤشر ستاندرد آند بورز 500 الأمريكي 4.3% و3.9% على التوالي في شهر فبراير.

وأشار تقرير "المركز" أنه على الرغم من التقلبات التي تشهدها أسواق الأسهم، إلا أن هناك نظرة إيجابية متعلقة بتجدد الاهتمام بالطروحات الأولية للاكتتاب العام في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. ووصل عدد الطروحات الأولية للاكتتاب العام في عام 2017 إلى مستوىً غير مسبوق بلغ 17 طرحًا جمعت ما قيمته 2.95 مليار دولار أمريكي. ومن المتوقع أن تشهد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أكبر عدد من الطروحات الأولية في العام 2018 مع توقعات بإدراج أسهم حوالي 30 شركة خليجية في الأسواق المالية.

وأضاف تقرير "المركز" أن دول مجلس التعاون الخليجي قد شهدت عدداً من التطورات الهامة في شهر فبراير، كان من أبرزها مصادقة مجلس الوزراء السعودي على قانون جديد للإفلاس، في محاولة لاجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة وتشجيع نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وعلى الرغم من أن التفاصيل الدقيقة لا تزال غير معروفة حتى الآن، إلا أنه من المتوقع أن يؤدي إطار العمل المعدل إلى تعزيز البنية التحتية القانونية للشركات لتمكينها من مواجهة الصعوبات المالية بفعالية.

ومن جانبها، أكدت ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني لدولة الكويت بالعملات الأجنبية والمحلية لأجل طويل وأجل قصير بدرجة AA/A-1+ بنظرة مستقبلية مستقرة تعكس مدى قوة الميزانية العمومية الحكومية والخارجية التي تدعمها موجودات مالية ضخمة. كما توقعت ستاندرد آند بورز أيضًا أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي الكويتي حوالي 3% سنويًا للفترة بين 2019 و2021.

وإلى جانب ذلك، طرحت سوق ناسداك دبي أول عقود مستقبلية مربوطة بالمؤشر العام لسوق دبي المالي والمؤشر العام لسوق أبوظبي. ومن المتوقع أن يسهم طرح العقود المستقبلية في زيادة السيولة واجتذاب الاستثمارات العالمية وتهيئة إطار عمل مناسب للتحوط.

ولم يوافق الدائنون على آخر عرض قدمته شركة دانة غاز لإعادة هيكلة عقود صكوك بقيمة 700 مليون دولار أمريكي رفضت الشركة استردادها. وكانت دانة غاز قد عرضت استرداد 10% من الصكوك نقدًا وتمديد أجل المتبقي منها بمعدل ربح سنوي بنسبة 4%، غير أن الدائنين طلبوا شروطًا أفضل.

والجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية تعمل مع كل من بنك إتش إس بي سي، وجاي بي مورغان، ومجموعة ميتسوبيشي يو أف جي المالية على إعادة تمويل قرضها المشترك بقيمة 10 مليار دولار أمريكي. وسوف تشتمل إعادة تمويل القرض على إعادة تسعير تسهيلات المديونية وتمديد أجل الاستحقاق من 2021 إلى 2023.

وعلى صعيد النفط، أخذت منظمة أوبك تقترب من هدفها المتمثل في خفض المخزون النفطي الذي تملكه الدول الصناعية ليصل إلى المتوسط لخمس سنوات الذي كان عليه، وهو الهدف الأساسي من الاتفاق مع روسيا ودول أخرى لخفض الكمية المعروضة. وتعمل دول أوبك على خفض إنتاجها بمعدل 1.2 مليون برميل يوميًا بناءً على الاتفاق المبرم مع روسيا ودول أخرى منتجة للنفط ليست عضوًا في أوبك.

ومن التطورات اللافتة أيضًا أن الصين قد أصبحت جاهزة للدخول إلى سوق العقود المستقبلية للنفط الخام، وتنوي طرح عقد مستقبلي جديد للنفط الخام يجري تداوله في بورصة شنغهاي الدولية للطاقة باليوان الصيني. ومن المتوقع أن يصبح هذا العقد بديلاً لمؤشرات الأسعار القياسية لخام غرب تكساس وخام برنت، وأن يؤدي أيضًا إلى زيادة استخدام العملة الصينية في التجارة العالمية.

ثاني أفضل الأسواق أداءً على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي لهذا الشهر

«كامكو»: الكويت اتخذت مساراً تدريجياً نحو التعافي خلال شهر فبراير 2018

أسواق الأسهم الخليجية	خلال الشهر	بداية السنة	نسبة التغير السنوية (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	القيمة المتداولة (مليون دولار)	نسبة التغير السنوية (%)	نسبة التغير الشهرية (%)	مضاعف السعر للربحية (x)	نسبة التوزيعات النقدية (%)
الكويت - مؤشر السوق الوزني	414.0	0.5%	3.1%	686.0	92.8	14.5	1.2	4.3%	
الكويت - مؤشر الكويت 15	958.0	1.8%	4.7%						
الكويت - مؤشر السوق السعري	6,772.8	1.3%	5.7%						
السعودية	7,418.8	(3.0%)	2.7%	18,063.3	466.4	15.0	1.7	4.0%	
أبوظبي	4,597.7	(0.1%)	4.5%	639.4	137.1	11.6	1.3	6.0%	
دبي	3,244.1	(4.4%)	(3.7%)	1,623.8	102.8	9.2	1.1	4.7%	
قطر	8,653.3	(6.0%)	1.5%	1,084.4	126.7	12.2	1.1	4.7%	
البحرين	1,369.9	1.4%	2.9%	82.2	21.0	9.9	0.8	5.2%	
مسقط	5,003.4	0.1%	(1.9%)	79.7	11.4	11.0	0.9	5.8%	
اجمالي الأسواق الخليجية				22,258.9	958.1	13.1	1.4	4.5%	

أداء أسواق الأسهم الخليجية خلال شهر فبراير2018

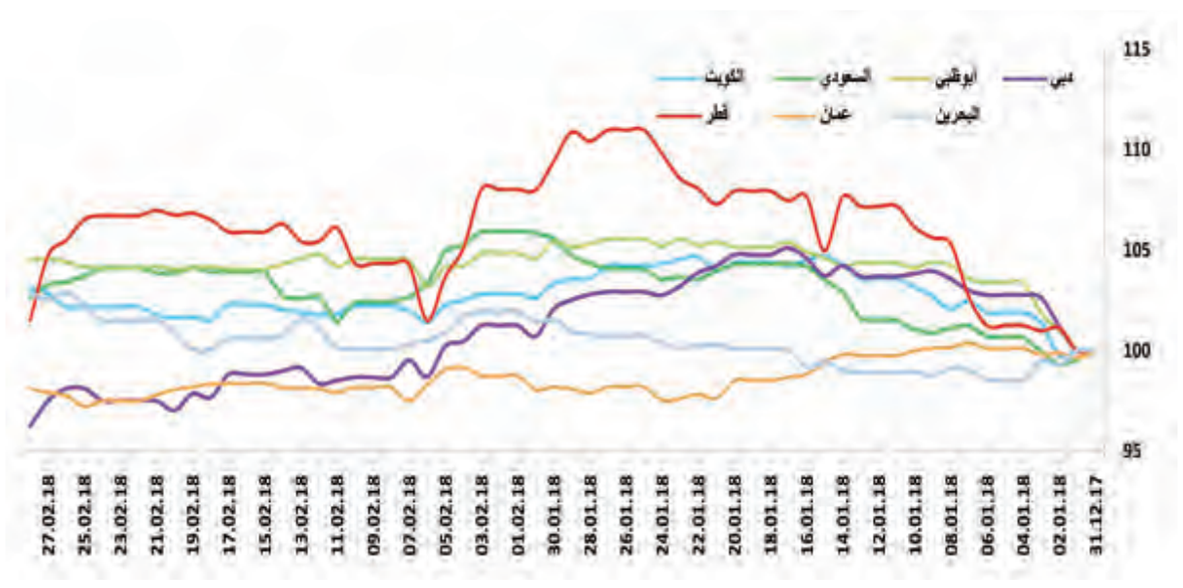

أداء مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية منذ بداية العام 2018

- المؤشرات الرئيسية الثلاثة الكويتية سجلت نمواً متواصلاً على مدى الأشهر الماضية
- أسهم قطاع التكنولوجيا تصدرت قائمة الأسهم الرابحة في الكويت بنمو بلغت نسبته 13.9 بالمئة
- تراجع الأسواق الخليجية متأثرة بأداء الأسواق العالمية وهذا أضر أنشطة التداول

قال التقرير الشهري الصادر عن شركة بحوث كامكو لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي فبراير 2018 أنه بعد أن استهلت الأسواق الخليجية تداولات العام بوتيرة إيجابية، عكست اتجاهها ومنيت بتراجع في فبراير 2018 على خلفية ضعف أداء أسواق الأوراق المالية العالمية على الرغم من الأداء القوي الذي اتسم به موسم إعلانات الأرباح بصفة عامة. حيث تراجعت المؤشرات الخليجية الرئيسية بشدة خلال النصف الأول من الشهر، ثم أعقب ذلك تحسن طفيف خلال الأسبوع الثالث من الشهر إلا انها لم تنجح في الحفاظ على زخمها وتراجعت بنهاية الشهر.

وتراجع أداء السوق القطري بعد أن كان في طليعة الأسواق الرابحة خلال الشهر السابق فاقداً ما نسبته 6.0 في المائة من قيمته، تبعه مؤشري سوق دبي المالي والسوق السعودية. أما على صعيد القطاعات المتراجعة، فقد جاء في صدارتها أسهم قطاعات العقار والتأمين والسلع الرأسمالية بتسجيلها تراجعات هائلة، كما شهدت أيضاً أسهم قطاع البنوك والاتصالات ضغوطاً شديدة، الأمر الذي دفعمؤشر مورجان ستانلي الخليجي إلى التراجع بنسبة 2.2 في المائة. أما فيما يتعلق بالأسهم العقارية، لاسيما تلك المدرجة في سوق دبي المالي، فقد تعرضت لضغوط كبرى نتيجة لتراجع أسعار العقارات والمخاوف المتعلقة بزيادة المعروض، الأمر الذي أدى إلى بلوغ خسائر مؤشر القطاع نسبة 7.3 في المائة منذ بداية العام وحتى تاريخه.

كما شهدت الأيام الأولى من الشهر تسجيل بعض المؤشرات العالمية أعلى نسبة خسائر يومية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية على خلفية العديد من العوامل بما في ذلك عمليات التصحيح التي طال انتظارها، وتوجه البنوك المركزية للحد من برامج التيسير الكمي وارتفاع معدلات الفائدة، وذلك على الرغم من محافظة المقومات الاقتصادية والنمو الاقتصادي على قوتهما. كما تأثرت الأسواق الخليجية سلباً من جراء ما شهدته الأسواق العالمية من عمليات بيعية إلا انها تمكنت من التعافي في الأسبوع التالي على خلفية تحسن أداء بعض الأسواق العالمية الأخرى. بالإضافة إلى مساهمة تراجع أسعار النفط في الحد من نمو الأسواق الخليجية خلال الشهر.

أما على صعيد أنشطة التداول، فقد بلغ اجمالي قيمة الأسهم المتداولة في البورصات الخليجية أدنى مستوياته منذ خمسة أشهر ببلوغه 22.3 مليار دولار أمريكي، أي بتراجع بلغت نسبته 21 في المائة عن الشهر السابق. حيث شهدت كلا من الكويت وقطر أعلى نسبة تراجع في قيمة التداولات بفقد أكثر من ثلث قيمتها في حين تراجعت قيمة التداولات السعودية بنسبة 17.5 في المائة أو ما يعادل 3.8 مليار دولار أمريكي لتصل الى 18.6 مليار دولار أمريكي.

الكويت: اتخذت الكويت مساراً تدرجياً نحو التعافي خلال شهر فبراير 2018 وكانت ثاني أفضل الأسواق أداءً على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي لهذا الشهر. وقد سجلت المؤشرات الرئيسية الثلاث نمواً متواصلاً على مدى الثلاثة أشهر الماضية على التوالي ونتج عن ذلك ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 10 في المائة تقريباً منذ نهاية نوفمبر 2017. أما بالنسبة لفبراير 2018، فقد ارتفع المؤشر السعري بنسبة 1.3 في المائة وبذلك تصل نسبة نمو المؤشر منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه إلى 5.7 في المائة، الأعلى على مستوى الأسواق الخليجية الرابحة. من جهة أخرى، كان نمو المؤشر الوزني بمعدل أقل واقتصر على الارتفاع بنسبة 0.5 في المائة فقط، في حين سجل مؤشر الكويت 15 نمواً قوياً بلغت نسبته 1.8 في المائة في إشارة للدعم الذي تقدمه الأسهم الكبرى لمعدلات النمو بصفة عامة خلال شهر فبراير في الوقت الذي تراجع أداء الأسهم ذات القيمة السوقية المنخفضة.

وتصدرت أسهم قطاع التكنولوجيا قائمة الأسهم الرابحة لهذا الشهر بنمو بلغت نسبته 13.9 في المائة نظراً للنمو الذي حققته أسهم كلتا الشركتين المدرجتين ضمن القطاع، حيث تخطى النمو الشهري الذي سجلته شركة الأنظمة الآلية ومجموعة أسس القابضة نسبة 10 في المائة. وجاء قطاع التأمين ثانياً، بنمو بلغت نسبته 4.9 في المائة على خلفية ارتفاع سعر سهم الأهلية للتأمين بنسبة 18.6 في المائة على الرغم من ضعف التداولات على السهم. كما شمل الارتفاع قطاع البنوك حيث صعد بنسبة 2.0 في المائة ولم يتراجع ضمن القطاع سوى سهمين اثنين فقط. وكان سهم البنك التجاري الكويتي هو الأفضل أداءً بنمو بلغت نسبته 13.3 في المائة، إذ أعلن البنك عن ارتفاع صافي الربح بنسبة 10في المائة. وبصفة عامة كانت النتائج المالية للبنوك الكويتية جيدة للغاية مع تسجيلها لنمو في صافي الربح بنسبة 9.4 في المائة على الرغم من تراجع أرباح كلا من بنك الكويت الدولي وبنك برقان هامشياً. اما بالنسبة للقطاعات التي اتسمت بأداء سلبي فكان من ضمنها قطاع الرعاية الصحية الذي تراجع مؤشره بنسبة 6.1 في المائة، تبعه قطاعي الخدمات الاستهلاكية والخدمات المالية بتراجع بلغت نسبته 5.9 في المائة و2.8 في المائة، على التوالي.

أما على صعيد أنشطة التداول فقد كانت البورصة الكويتية الأكثر تراجعاًعلى مستوى كافة البورصات الخليجية من حيث معدلات التداول الشهرية. حيث تراجع اجمالي كمية الأسهم المتداولة بمعدل النصف بتداول 1.3 مليار سهم مقابل 2.6 مليار سهم تم تداولها خلال الشهر السابق. في حين تراجع اجمالي قيمة التداولات بأكثر من الثلث وبلغت 207.3 مليون دينار كويتي مقابل 322.9 مليون دينار كويتي في يناير 2018. وانصب تركيز المستثمرين على أسهم بنك الكويت الوطني (4.1+ في المائة) من حيث قيمة الأسهم المتداولة بإجمالي بلغ 32.5 مليون دينار كويتي تبعه سهم بيت التمويل الكويتي (0.7+ في المائة) ثم زين (1.3+ في المائة) بتداولات بلغت قيمتها 26.8 مليون دينار كويتي و16.6 مليون دينار كويتي، على التوالي. أما من جهة كمية الأسهم المتداولة خلال الشهر، فقد جاء سهم شركة الاثمار القابضة في الصدارة، حيث تم تداول 207.5 مليون سهم من أسهم الشركة، تبعه سهمي البنك الأهلي المتحد (البحرين) والامتياز للاستثمار بإجمالي تداولات بلغت 61.8 مليون سهم و54 مليون سهم، على التوالي. وعلى صعيد الأسهم الرابحة، جاء سهم شركة إدارة الأملاك العقارية (ريم) في الصدارة بنمو بلغت نسبته 87.8 في المائة على الرغم من قلة التداولات على السهم. كما ارتفع سعر سهمي أسس القابضة والأهلية للتأمين بنسبة 18.8 في المائة و18.6 في المائة، على التوالي. ومن جهة الأسهم المتراجعة، مني سهم الاثمار القابضة بأعلى نسبة تراجع بفقده نسبة 38.8 في المائة من قيمته، تبعه سهم شركة ياكو الطبية بتراجع بلغت نسبته 34.9 في المائة وسهم الشركة الوطنية للرماية بخسائر شهرية بلغت نسبتها 29.7 في المائة.

السعودية: انعكس الأداء الإيجابي لمؤشر سوق تداول السعودي، حيث سجل تراجعاً للمرة الأولى منذ أربعة أشهر فاقداً نسبة 3.0 في المائة من قيمته في فبراير 2018 متأثراً بأداء أسواق الأسهم العالمية. وخلال الأسبوع الثالث من الشهر، شهد المؤشر بعض التعافي الهامشي، بالغاً مستوى 7,418.8 نقطة بنهاية الشهر، لتصل بذلك أرباح المؤشر منذ بداية العام حتى تاريخه إلى نسبة 2.7 في المائة. ويشير أداء المؤشرات القطاعية الى تراجع الأسهم ذات القيمة السوقية الكبرى مثل قطاع البوك والمواد الأساسية والعقار. وكان قطاع إدارة وتطوير العقار هو أكبر المتراجعين خلال الشهر بفقد مؤشره نسبة 8.1 في المائة من قيمته نظراً لتراجع كافة الأسهم العقارية باستثناء سهمي شركة الأندلس العقارية وشركة الرياض للتعمير. أما من جهة قطاع البنوك، فقد بلغت الخسائر الشهرية لمؤشر القطاع نسبة 3.6 في المائة خلال الشهر حيث انهت كافة أسهم القطاع تداولات الشهر على تراجع. وسجل سهم بنك الجزيرة اعلى نسبة تراجع على مستوى قطاع البنوك بفقده 12.2 في المائة من قيمته، تبعه سهم البنك السعودي للاستثمار بفقده نسبة 10.0 في المائة من قيمته وسهم البنك التجاري بتراجع هامشي بلغت نسبته 1.2 في المائة على الرغم من النتائج المالية القوية التي سجلها القطاع ككل بنمو بلغت نسبته 9.5 في المائة عن العام 2017. وكانت الاتجاهات مختلطة ضمن قطاع المواد الأساسية، حيث تراجع أداء أغلبية الأسهم الكبرى ضمن القطاع خلال الشهر بما في ذلك سهم سابك الذي فقد نسبة 2.5 في المائة من قيمته وسهم شركة التعدين العربية السعودية بتراجع بلغت نسبته 9.8 في المائة. هذا وقد سجل القطاع نتائج مالية قوية بنمو بلغت نسبته 5.1 في المائة.

كما شهدت أنشطة التداول تراجعاً شديداً خلال الشهر تماشياً مع أداء بقية الأسواق الخليجية. حيث تراجعت كمية الأسهم المتداولة خلال الشهر بحوالي الثلث وبلغت 3.1 مليار سهم مقابل 4.4 مليار سهم تم تداولها خلال الشهر السابق. كما انخفضت قيمة الأسهم المتداولة خلال الشهر وان كان بوتيرة أبطأ بنسبة 17.5 في المائة، حيث بلغت 67.7 مليار ريال سعودي مقابل 82.1 مليار ريال سعودي في يناير 2018. وتصدر سهم دار الأركان العقارية قائمة أكثر الأسهم تداولاً من حيث الكمية بتداول 658 مليون سهم من أسهم الشركة تبعه سهم بنك الانماء وكيان السعودية حيث تم تداول 444 مليون سهم و228.8 مليون سهم من أسهمها، على التوالي. أما من حيث إجمالي قيمة التداولات الشهرية، فاحتل سهم بنك الانماء الصدارة بتداولات بلغت قيمتها 9 مليار ريال سعودي في فبراير 2018 تبعه سهمي سابك ودار الأركان العقارية بتداولات بلغت قيمتها 8.7 مليار ريال سعودي و6.6 مليار ريال سعودي، على التوالي.

وعلى صعيد الأسهم الرابحة، فقد جاء في طليعتها سهم الشركة السعودية للصادرات الصناعية بنمو بلغت نسبته 73.6 في المائة بعد أن واصل ارتفاعه على مدى عدة جلسات خلال الشهر. ومن المتوقع ان تستفيد الشركة من المبادرة الحكومية لتحفيز صادرات المملكة. وكان سهم أسواق عبد الله العثيم ثانياً من حيث النمو الشهري بعد أن سجل ارتفاعاً بنسبة 22 في المائة، تبعه سهمي بترو رابغ والشركة المتحدة للإلكترونيات بنمو بلغت نسبته 19.1 في المائة و16.4 في المائة، على التوالي، حيث سجلت جميعها نمواً جيداً في صافي الربح عن العام 2017. أما بالنسبة للأسهم المتراجعة، فجاء في صدارتها أسهم التعاونية بتراجع سعر السهم بنسبة21.2 في المائة، تبعه سهمي عذيب للاتصالات ومجموعة الحكير بفقدهما نسبة 20 في المائة و13.7 في المائة، على التوالي. حيث تراجع سعر سهم مجموعة الحكير بعد أن أعلنت الشركة عن تراجع صافي الربح عن السنة المالية السابقة. ومال معامل انتشار السوق نحو الأسهم المتراجعة بتسجيل 119 سهم تراجعاً في أسعارها مقابل ارتفاع أسعار 58 سهم.

الامارات: لم يشهد سوق أبوظبي للأوراق المالية تغيراً يذكر في فبراير 2018 حيث أنهى تداولات الشهر مسجلاً تراجعاً هامشياً بنسبة 0.1 في المائة على أساس شهري بعد ان كان مرتفعاً بنسبة 4.6 في المائة بنهاية يناير 2018. وأغلق المؤشر عند مستوى 4597.7 نقطة وكان الأداء القطاعي مختلطاً خلال الشهر. وبالنسبة لأداء القطاعات المختلفة، كان قطاع الطاقة هو الأفضل أداءً على مستوى السوق بنمو بلغت نسبته 5.1 في المائة على أساس شهري مدفوعاً بصفة حصرية بأداء سهم أبوظبي الوطنية للطاقة الذي سجل نمواً بلغت نسبته 48.1 في المائة على أساس شهري. من جانب آخر، انضم مؤشر قطاع الاستثمار والخدمات المالية (3.5+ في المائة على أساس شهري) والبنوك (1.5+ في المائة على أساس شهري) لجهة القطاعات الرابحة. في المقابل، تراجع أداء مؤشر قطاع العقار وفقد نسبة 4.3 في المائة من قيمته على أساس شهري نظراً لضعف معدلات الطلب على الأسهم المدرجة ضمن القطاع بما أثر على الأداء العام للمؤشر، بالإضافة إلى تراجع سعر سهم الدار العقارية بنسبة 5.7 في المائة على أساس شهري وإشراق العقارية بنسبة 2.7 في المائة على أساس شهري. كما كانت أسهم قطاع الاتصالات ضمن الأسهم الخاسرة في فبراير 2018، نتيجة لتراجع سهم اتصالات بنسبة 3.4 في المائة على أساس شهري.

وخلافاً لأداء سوق أبوظبي تعرض سوق دبي المالي لضغوط شديدة في فبراير 2018 وفقد نسبة 4.4 في المائة من قيمته على أساس شهري. حيث اغلق المؤشر عند مستوى 3244.1 نقطة مع تراجع معظم المؤشرات القطاعية في فبراير 2018. وكان مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية أكثر القطاعات تراجعاً بفقده نسبة 12.8 في المائة من قيمته على أساس شهري بدافع من تراجع سعر سهم دي إكس بي إنترتينمينتس بنسبة 13.3 في المائة على أساس شهري بعد أن تعرض السهم لضغوط شديدة نظراً لإعلان الشركة عن تحقيق صافي خسائر بقيمة 1.11 مليار درهم اماراتي في العام 2017 مقابل 485 مليون درهم اماراتي. بالإضافة إلى ذلك، تتردد أنباء عن قيام الشركة بإجراء مباحثات مع البنوك لإعادة هيكلة قروض بقيمة 1.15 مليار دولار أمريكي نظراً لتدني مستوى جذب الزائرين. كما تراجع أداء مؤشر قطاع العقارات بنسبة 7.8 في المائة على أساس شهري نظراً لتراجع كافة الأسهم المدرجة ضمن القطاع في فبراير 2018، وذلك على خلفية استمرار ضعف الطلب على العقارات السكنية والمخاوف المتعلقة بالقطاع في التأثير سلباً على أسعار الأسهم العقارية في العام 2018.

قطر: كان السوق القطري الأسوأ اداءً على مستوى البورصات الخليجية خلال تداولات شهر فبراير 2018 بعد أن استهل العام على ارتفاع وكان الأفضل أداءً على مستوى المنطقة. حيث تراجع مؤشر بورصة قطر 20 بواقع 6.0 في المائة تقريبا على أساس شهري وأغلق عند مستوى 8653.32 نقطة في فبراير 2018. كما تراجع مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم، والذي يشمل نطاقاً أوسع من السوق وفقد نسبة 5.5 في المائة من قيمته على أساس شهري نظراً لتراجع كافة المؤشرات القطاعية باستثناء مؤشر قطاع الاتصالات. من جهة أخرى كان معامل الانتشار ضعيفاً للغاية، مع ارتفاع أسعار 7 أسهم فقط واغلاق 38 سهم تداولات الشهر على تراجع. هذا ويعزى الأداء الجيد لقطاع الاتصالات لأداء سهم فودافون قطر الذي تمكن من تسجيل نمواً بنسبة 23.4 في المائة على أساس شهري وذلك على الرغم من توصية مجلس الإدارة تخفيض رأسمال الشركة من 8.454 مليار ريال قطري إلى 4.227 مليار ريال قطري من خلال تقليص القيمة الاسمية لأسهم الشركة من 10 إلى 5 ريالات. كما تلقت الشركة موافقة الجهات التنظيمية على تمديد رخصة شبكة خدمات الاتصالات حتى العام 2068. من جانب آخر، كان مؤشر قطاع العقار هو الأسوأ اداءً على مستوى المؤشرات القطاعية لشهر فبراير 2018 بتراجعه بنسبة 14.4 في المائة على أساس شهري على خلفية تراجع سهمي أزدان وبروة العقارية بنسبة 21.4 في المائة و11.3 في المائة، على التوالي، بنهاية الشهر. كما كان أداء المؤشرات المالية ضعيفاً هو الآخر، بتراجع مؤشر قطاع التأمين بنسبة 6.4 في المائة على أساس شهري وفقد مؤشر قطاع البنوك والخدمات المالية نسبة 3.6 في المائة من قيمته على أساس شهري.

البحرين: حافظ السوق البحريني على زخمه خلال فبراير 2018 وكان ضمن أفضل الأسواق أداءً على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. حيث أضافت بورصة البحرين ما نسبته 1.4 في المائة إلى قيمتها على أساس شهري في فبراير 2018 على خلفية النمو الذي حققه قطاع الاستثمار، والذي ارتفع بدوره بنسبة 1.8 في المائة على أساس شهري. أما فيما يتعلق بأنشطة التداول، فقد ارتفعت هي الأخرى مع تسجيل إجمالي كمية الأسهم المتداولة ارتفاعاً بنسبة 13.9 في المائة وبلوغها 178 مليون سهم مقابل 156 مليون سهم خلال الشهر السابق. وبالنسبة لقيمة التداولات فقد ارتفعت بمعدل أعلى وسجلت نمواً بنسبة 23.6 في المائة في فبراير 2018 وبلغت 31 مليون دينار بحريني مقابل 25.1 مليون دينار بحريني في يناير 2018.